المحور الخامس: التحليل المالي بناءا على قائمة المركز المالي (الميزانية المالية)

يعتمد هذا التحليل على مفهوم الذمة المالية للمؤسسة، حيث يعتبر أن المؤسسة وحدة قانونية اقتصادية ذات ذمة مالية ويتم تحديد هذه الأخيرة من خلال جرد الأصول والخصوم، وهو ذو أهمية رئيسية بالنسبة للبنوك والمقرضين الآخرين لأنه يسمح بدراسة الملاءة المالية وخطر إفلاس المؤسسة.

التحليل سيولة/استحقاق هو طريقة للتحليل التقليدي يرتكز على إعداد ميزانية تدعى "الميزانية المالية" أو "ميزانية السيولة".

أولا- الميزانية المالية:

هي عبارة عن تقرير يتكون من جزئين يشمل الأول مصادر التمويل، ويشمل الثاني على استخدامات مصادر التمويل، يسمى الأول بالخصوم أو المطلوبات ويسمى الثاني بالأصول أو الموجودات، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة/استحقاق حيث ترتب الأصول حسب مبدأ درجة تزايد السيولة، وترتب الخصوم حسب مبدأ درجة استحقاقها المتزايدة، ولتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين نعتمد على معيار السنة الواحدة.

تتكون الميزانية المالية من الأصول (الاستخدامات) والخصوم (الموارد) التي تقيد بقيمتها الصافية الحقيقية، ويتم تصنيف الأصول إلى:

- أصول غير جارية (ثابتة): وهي موجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة ويكون عمرها طويل نسبيا (أكثر من سنة) وتشمل على التثبيتات المعنوية (علامات تجارية، براءات اختراع، شهرة المحل)، التثبيتات العينية (الأراضي، المعدات، المباني)، التثبيتات المالية (الأوراق المالية المحتفظ بها لشركة أخرى على سبيل المثال).
- أصول جارية (متداولة): هي التي ليس لها صفة الديمومة بسبب وجهتها أو طبيعتها أي أن الأصل الجاري له عمر أقل من سنة حيث يتم تحويل هذا الأصل إلى سيولة في غضون أقل من 12 شهرا، ويضم المخزونات، الزبائن ومدينون آخرون، خزينة الأصول وما يعادلها.

تسجل قيمة الموجودات في جانب الأصول بقيمها الأصلية، وتسجل التثبيتات بتكلفة اقتنائها أو انتاجها، أما المخزونات فتسجل بتكلفة انتاجها أو شرائها، والحقوق على العملاء بقيمتها المفوترة.

أما الخصوم فتمثل في الميزانية جميع الموارد المتاحة للشركة وتصنف إلى:

- الأموال الدائمة: وتضم الخصوم التي تتعدى درجة استحقاقها السنة وتتكون من:
  * الأموال الخاصة: وهي عبارة عن رأس المال المدفوع من قبل المساهمين وكذلك الاحتياطات، فرق إعادة التقدير، ونتيجة الدورة.
  * الخصوم غير الجارية: وهي الديون المستحقة بعد سنة من تاريخ الميزانية منها قروض وديون مالية والمؤونات.
- الخصوم الجارية: تتمثل في الديون مستحقة السداد في مدة أقل من سنة مثل الموردين والحسابات الملحقة، الضرائب، وخزينة الخصوم وما يعادلها.

- **محتويات الميزانية المالية:**

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية		**الأموال الدائمة**	
– فارق الاقتناء (ايجابي أو سلبي) – تثبيتات معنوية – تثبيتات عينية – أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى – تثبيتات ممنوحة امتيازها – تثبيتات يجري إنجازها – تثبيتات مالية (أموال تتجاوز سنة، سندات وأسهم طويلة الأجل)		– **الأموال الخاصة** • رأس مال تم إصداره • رأس مال غير مستعان به • علاوات واحتياطات • فوارق إعادة التقييم نتيجة صافية4رؤوس أموال خاصة أخرى – **الخصوم غير الجارية** • القروض والديون المالية	

– سندات موضوعة موضع معادلة – مساهمات أخرى – سندات أخرى مثبتة – قروض وأصول مالية أخرى غير جارية – ضرائب مؤجلة على الأصل		• الضرائب (المؤجلة) • الديون الأخرى غير الجارية • المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	
الأصول الجارية		**الخصوم الجارية**	
– المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ – حسابات دائنة – الزبائن – المدينون الآخرون – الضرائب وما شابهها – حسابات دائنة أخرى – الموجودات وما شابهها – الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى – خزينة الأصول		– الموردون والحسابات الملحقة – الضرائب الأخرى – الديون الأخرى – الخزينة السالبة	
المجموع العام للأصول		**المجموع العام للخصوم**	

- **تعريف إعادة الترتيب:**
- **<u>ترتيب الأصول:</u>**
  - **كتلة الأصول الثابتة:**
    - ✓ تثبيتات مختلفة
    - ✓ مخزون العمل (أمان)
    - ✓ سندات التوظيف
    - ✓ المحجوزات البنكية
  - **كتلة الأصول المتداولة:**
    - ✓ قيم الاستغلال: وتضم كل أنواع المخزونات التي تتعامل معها المؤسسة في مدة أقل من سنة
    - ✓ قيم قابلة للتحقيق (قيم غير جاهزة): تضم مجموعة الحقوق لدى الغير مما فيها سندات المساهمة والتوظيف إذا ثبت أنها ترجع في مدة أقل من سنة
    - ✓ قيم محققة (قيم جاهزة، المتاحات): هي عبارة عن حساب البنك والصندوق وكل الحسابات الجارية وتضم أيضا حسابات شبه السيولة (أوراق القبض والدفع)
- **<u>ترتيب الخصوم:</u>**
  - **كتلة الأموال الدائمة:** وتضم كل الأموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة وهي تنقسم إلى:
    - ✓ الأموال الخاصة
    - ✓ الديون طويلة الأجل: وهي الموارد المالية الأجنبية التي يفوق تاريخ استحقاقها السنة ومن بين هذه الديون نجد القروض، ديون مالية، مؤونات الأعباء، كفالات مقبوضة
  - **كتلة الديون قصيرة الأجل:** تضم كل الديون التي تتحقق في مدة أقل من سنة (ديون الموردين، ضريبة على الأرباح، ديون الشركاء)
- **<u>حسابات النتيجة المالية الصافية:</u>** ترتب ضمن الميزانية المالية وفق حالات:
  - **حالة النتيجة سالبة (خسارة):** توضع بكامل مبلغها في ح/11 فتزيد بذلك قيمة الأموال الخاصة
  - **حالة النتيجة ربح وقرار التوزيع:** يضم الجزء المحتفظ به على شكل احتياطات إلى أموال خاصة والباقي يوزع ويعتبر دين من ديون المؤسسة يوزع على مستحقيه في مدة قصيرة المدى
- **<u>مؤونة الأعباء للخصوم غير الجارية:</u>**
  - **حالة وقوع خسارة:** مؤونة مبررة تؤخذ بصفة دين (د.ط.أ، د.ق.أ)
  - **حالة عدم وقوع خسارة:** مؤونة غير مبررة وبالتالي توجد ضريبة د.ق.أ أو احتياطات
  - **حالة عدم البث في المؤونة:** في هذه الحالة نتركها على حالها وذلك في الأموال الخاصة
- **<u>مرحلة التجميع:</u>** وهي إعداد الميزانية المالية المختصرة ويقصد بها تجميع المبالغ الحقيقية الصافية للحسابات في مجموعات وذلك عن طريق الكتل.

ثانيا- تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

1- **رأس المال العامل (FR):** يعتبر من أدوات التحليل المالي المستعملة لتقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، ينقسم إلى رأس مال عامل دائم ورأس مال عامل خاص:

- **رأس المال العامل الدائم أو الصافي:** تتكون أي ميزانية من قسمين قسم علوي يدل على دورة الاستثمار وقسم سفلي يدل على دورة الاستغلال، وبما أن دورة الاستغلال متقلبة ويصعب التنبؤ بآثارها وهو ما يجعل التوازن المالي في أعلى الميزانية وفي أسفلها أمرا مستحيلا علميا، لذلك لا بد من وجود هامش أمان وهو زيادة الأصول الجارية عن الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل)، وهذه الزيادة أو هامش الأمان تدعى **رأس المال العامل الدائم أو الصافي**

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول غير الجارية ..... منظور أعلى الميزانية

رأس المال العامل الدائم = الأصول الجارية – الخصوم الجارية ..... منظور أسفل الميزانية

يمكن أن يصادف المحلل المالي ثلاث حالات لرأس المال العامل الدائم وهي:

- **موجب:** في هذه الحالة تم تمويل كل الأصول غير الجارية وجزء من الأصول الجارية (الديون قصيرة الأجل) بواسطة الأموال الدائمة، وهو ما يوفر هامش أمان يسمح للمؤسسة بسداد ديونها المستحقة على المدى القصير.
- **معدوم:** تعبر هذه الحالة عن التوازن المالي الأدنى أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، لكن هذا التوازن يبقى نظريا فقط خاصة إذا علمنا أن دورة الاستغلال تتميز بالتقلب الذي ينجم عنه عدم المطابقة بين السيولة من جهة والالتزامات من جهة أخرى
- **سالب:** في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الأصول غير الجارية بالكامل، ما يعني أن المؤسسة تمول جزءا من أصولها غير الجارية بخصوم جارية (ديون قصيرة الأجل)، وهو وضع غير سليم، كون أن فترة استحقاق الديون قصيرة الأجل أقصر من فترة تحول الأصول غير الجارية إلى سيولة ما يضع المؤسسة في حالة عسر مالي.

- **رأس المال العامل الخاص:** يوضح رأس المال العامل الخاص درجة تغطية المؤسسة لأصولها غير الجارية من خلال أموالها الخاصة، كما يعتبر مؤشرا عن مدى استقلالية المؤسسة في تمويل تثبيتاتها.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة- الأصول غير الجارية

= رأس المال العامل الدائم – الخصوم غير الجارية

يمكن عرض حالات رأس المال العامل الخاص كما يلي:

- **موجب:** هذا يعني أن كل الأصول غير الجارية ممولة من خلال الأموال الخاصة وجزء من هذه الأخيرة يمول الأصول الجارية
- **معدوم:** الأموال الخاصة تمول فقط الأصول غير الجارية
- **سالب:** الأموال الخاصة غير كافية لتمويل الأصول غير الجارية الجزء الباقي ممول بالديون متوسطة وطويلة الأجل إذا كان ر.م.ع.ص موجبا أما إذا كان سالبا فمعناه أن الجزء المتبقي ممول بالديون متوسطة وطويلة الأجل وجزء من الديون القصيرة.

2- **احتياجات رأس المال العامل:**

تعرف بأنها إجمالي الأموال التي تحتاجها فعلا المؤسسة خلال دورة الاستغلال لمواجهة ديونها قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها، وهي عبارة عن الفرق بين المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والخصوم الجارية ما عدا خزينة الخصوم من جهة أخرى

احتياجات رأس المال العامل= (المخزونات + القيم القابلة للتحقيق) – (الخصوم الجارية- خزينة الخصوم)

= احتياجات التمويل الدورية – موارد التمويل الدورية

يمكن عرض حالات احتياجات رأس المال العامل:

- **موجب:** يعني أن احتياجات دورة الاستغلال أكبر من موارد دورة الاستغلال الذي يعني وجود عجز في تمويل دورة الاستغلال ما يستدعي وجود رأس مال عامل دائم موجب يساوي على الأقل قيمة العجز حتى تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- **معدوم:** يعني أن احتياجات التمويل الدورية تساوي موارد التمويل الدورية، وهي حالة توازن دورة الاستغلال، لكن هذه الحالة قد تكون خطيرة على المدى القصير إذا كان رأس المال العامل الدائم سالبا.
- **سالب:** معناه أن احتياجات التمويل الدورية أقل من موارد التمويل الدورية، أي وجود فائض في تمويل دورة الاستغلال، هذه الحالة لا تستدعي وجود رأس مال عامل دائم موجب، أما في حالة ما إذا كان رأس المال العامل الدائم موجب فهذا معناه أن المؤسسة قد حققت فائضا في تمويل دورة الاستثمار وفائضا في تمويل دورة الاستغلال الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق المؤسسة لخزينة مرتفعة ومنه قد يسبب مشكلا في الربحية (أي وجود موارد مالية تفوق الاحتياجات)

3- **الخزينة الصافية:** خزينة المؤسسة هي مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة استغلالية، وتحسب وفق العلاقة التالية:

الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

الخزينة = رأس المال العمل الدائم – احتياجات رأس المال العامل

يمكن أن تظهر الخزينة الصافية للمؤسسة المعنية بإحدى الحالات التالية:

- **خزينة معدومة:** رأس المال العامل الدائم يساوي احتياجات رأس المال العامل وبالتالي التوازن المالي محقق في حده الأدنى
- **خزينة موجبة:** رأس المال العامل الدائم أكبر من احتياجات رأس المال العامل وبالتالي التوازن المالي معتبر ويمكن للمؤسسة القيام باستثمارات إضافية
- **خزينة سالبة:** رأس المال العامل الدائم أقل من احتياجات رأس المال العامل وبالتالي رأس المال العامل الدائم غير كافي لتمويل الاحتياجات مما يعكس حالة اللاتوازن المالي التي قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة، تنشأ هذه الحالة نتيجة عوامل داخلية كسوء استخدام الموارد المالية المتاحة أو نتيجة عوامل خارجية كمرحلة الركود الاقتصادي أو الحالتين معا.